بعد أن بلغ معدل قيمة التداول اليومي 25.1 مليون دينار في 2014

السوق الكويتي يعاني من ضعف السيولة وانحرافها

- الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين مع البورصة ولكن نصيبهم إلى هبوط
- البنك التجاري حقق صافي أرباح في النصف الأول بعد خصم الضرائب بلغت نحو 13.2 مليون دينار

- صافي ربح بنك وربة للنصف الأول بلغت نحو 43 ألف دينار مقارنة بخسارة بلغت نحو 2.1 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من 2013

•ذكر تقرير الشال في اكثر من فقرة في تقارير سابقة بأن مؤشر سيولة السوق هو المؤشر الأهم، وان مؤشر السيولة كرقم مطلق لا يكفي، وإنما يفترض ايضا تحليل توزيع تلك السيولة على الشركات المدرجة، فالانحراف الشديد باتجاه عدد محدود من الشركات يعني من جانب قصور في خدمة اداء السوق، ويعني من جانب آخر ارتفاع هامش المخاطرة فيه، وهو مؤشر على وجود خلل أو مرض، والأسواق تظل ضعيفة وخطرة، إن صاحب ضعف السيولة انحرافها ايضا، أي أن يعاني السوق من سيولة غير كافية، وفي الوقت نفسه تنحرف السيولة الضعيفة باتجاه عدد محدود من الشركات.

والسوق الكويتي يعاني من ضعف السيولة وانحرافها في الوقت نفسه، ولو أخذنا فترة الشهور الثمانية من العام الجاري فترة قياس، نلاحظ أن معدل قيمة التداول اليومي بلغت 25.1 مليون دينار كويتي، وهي أدنى بنحو 51.3 في المئة من معدل قيمة التداول اليومي للشهور الثمانية الأولى من عام 2013 البالغة 51.5 مليون دينار كويتي، ليس انخفاضها المطلق هو المؤشر السلبي الوحيد، إذ تشير الأرقام إلى أن معدل قيمة التداول اليومي للربع الأول من العام الجاري بلغ 32.3 مليون دينار كويتي، انخفض للربع الثاني من العام إلى 23.5 مليون دينار كويتي، ثم انخفض في شهري يوليو وأغسطس إلى معدل 17 مليون دينار كويتي، أي أنه بدأ العام الجاري منخفض، وينخفض بمرور الوقت. وخلال تلك الشهور الثمانية لم تكن سيولة السوق موزعة بشكل عادل، إذ ذهب نحو 25.9 في المئة منها إلى 18 شركة مضاربة صغيرة، أو إلى نحو 9.3 في المئة من عدد الشركات المدرجة، بينما اكتفت 98 شركة أو 50.8 في المئة من عدد الشركات المدرجة بنحو 3.1 في المئة فقط من حجم سيولة السوق.

ويمكن تفسير تخلف أداء مؤشرات السوق الكويتي عن أداء خمسة من أسواق الإقليم الستة الأخرى، إلى العزوف عن التداول أو ضعف السيولة لتلك الأسواق مقارنة ما بين سيولة السوق الكويتي والجدول في الصورة يعرض لمستوى سيولة أسواق الإقليم السبعة في الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري، وإذا استثنينا سوقي البحرين وعمان وهما سوقان صغيران، تتخلف سيولة السوق الكويتي كثيراً عن الأسواق الأربعة الأخرى.

إذ بلغت سيولة سوق أبوظبي نحو 2.24 ضعف سيولة السوق الكويتي، وبلغت سيولة السوق القطري نحو 2.67 ضعف السوق الكويتي، وبلغت سيولة سوق دبي نحو 5.52 ضعف السوق الكويتي، وبلغت سيولة السوق السعودي نحو 27.1 ضعف سيولة السوق الكويتي. وليس بالضرورة أن تبلغ سيولة سوق الكويت أي من هذه المستويات، ولكنها ظاهرة تستحق الدراسة، وما إذا كان ذلك بسبب ارتفاع المخاطر أو قصور في انظمة التداول أو مشكلة في مكونات السوق أو شركاته المدرجة، أو مشكلات البيئة العامة، فهي أمور قابلة للعلاج.

نعود إلى بداية الفقرة، التشخيص في تقديرنا يبدأ من متابعة السيولة قيمة وتوزيعا، والسيولة في السوق الكويتي إلى انخفاض وانحراف، والانخفاض يقاس بالقيمة ويقاس بالمقارنة مع أسواق مماثلة في الإقليم، والبورصة وهيئة أسواق المال والحكومة الساعيتان إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي، مطالبتان بأن يكون لديهم فريق عمل بحثي، مهمته التشخيص واقتراح الحلول، فحتى مصير البورصة بعد تخصيصها مرتبط بمستوى مقبول من سيولة السوق، وانخفاض السيولة أو ارتفاعها غير المبررين حالة مرضية.

خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين» عن الفترة من 2014/01/01 إلى 2014/08/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية، وأفاد التقرير أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ولكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 52.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «59.8 في المئة للشهور الثمانية الأولى من عام 2013»، و46.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «57.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2013». وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 2.121 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهما بقيمة 1.888 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً، نحو 232.862 مليون دينار كويتي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 27.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «18.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، و19.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «18.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1.120 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 798.058 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، نحو 321.649 مليون دينار كويتي، أي ان نصيبهما إلى ارتفاع.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء «المحافظ»، فقد استحوذ على 19.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «16.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، و15.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة.

«18.5 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، وقد باع هذا القطاع اسهما بقيمة 798.718 مليون دينار كويتي، في حين اشترى اسهما بقيمة 617.225 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، نحو 181.493 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 10.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «5.4 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، و8.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «4.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، وقد اشترى هذا القطاع اسهما بقيمة 421.333 مليون دينار كويتي، في حين باع اسهما بقيمة 328.627 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، نحو 92.706 مليون دينار كويتي. أي ان المؤسسات والشركات والصناديق قد كسبت حصة تداول إضافية في السوق على حساب الأفراد، وهو مؤشر إيجابي يتسق مع اتجاه السيولة إلى الشركات النقيلة، ولكن لازال الوقت مبكرا لاستخلاص نتائج صلبة.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا اسهما بقيمة 3.604 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 89.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «91.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، في حين اشتروا اسهما بقيمة 3.389 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 83.8 في المئة، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «91.5 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراءً، نحو 191.978 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 3.5 في المئة، «1.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، أي ما قيمته 141.251 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة اسهمهم المباعة، نحو 2.9 في المئة، «2.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، أي ما قيمته 118.338 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، نحو 22.914 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 12.7 في المئة «6.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، أي تضاعف تقريبا نصيب المستثمرين من خارج الكويت من الأسهم المشتراة وهو مؤشر إيجابي آخر، واشتروا ما قيمته 515.798 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة 323.820 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «5.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراءً، نحو 191.978 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 3.5 في المئة، «1.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، أي ما قيمته 141.251 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة اسهمهم المباعة، نحو 2.9 في المئة، «2.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، أي ما قيمته 118.338 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، نحو 22.914 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، «نحو 86.4 في المئة للكويتيين و10.4 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.2 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي»، «مقارنة بنحو 91.7 في المئة للكويتيين ونحو 6.2 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.1 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للشهور الثمانية الأولى من عام 2013»، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، وبإقبال أكبر من مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة، ما بين نهاية ديسمبر 2013 وأغسطس 2014، بما نسبته 76- في المئة، «مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 39.4 في المئة ما بين نهاية ديسمبر 2012 ونهاية أغسطس 2013»، ومعها بلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أغسطس 2014، نحو 32.141 حساباً، أي ما نسبته 9.6 في المئة من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 32.321 حساب في نهاية يوليو 2014، أي ما نسبته 9.7 في المئة من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، منخفضا عن مستوى نهاية يوليو 2014، بنحو 0.56- في المئة، خلال شهر واحد.

نتائج بنك وربة

أعلن البنك عن نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، وتشير إلى أن صافي ربح البنك، بلغت نحو 43 الف دينار كويتي، مقارنة بخسارة بلغت نحو 2.1 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2013، أي أن البنك سجل ارتفاعا في ربحيته بلغ نحو 2.2 مليون دينار كويتي. ويعود الفضل في تحقيق البنك أرباحا صافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 8.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 5 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2013، وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات إيداعات وتمويل بنحو 2.6 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 6.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 3.5 مليون دينار كويتي في الفترة نفسها من عام 2013. وذلك نتيجة الزيادة الملحوظة في المحفظة التمويلية للبنك حيث ارتفعت إلى نحو 304 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 156 مليون دينار كويتي، في النصف الأول من عام 2013، أي بنسبة نمو قد بلغت نحو 94.9 في المئة. وارتفع، أيضا، بند إيرادات الاستثمارات بنحو 598 الف دينار كويتي، وصولا إلى 1.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 823 الف دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2013. بينما انخفض بند ربح «خسارة» تحويل العملات الأجنبية بنحو 379 الف دينار كويتي وصولا إلى خسارة بلغت نحو 104 الف دينار كويتي مقارنة بربح بلغ نحو 275 الف دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية وقيمة المخصصات، بقيمة اقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 435 الف دينار كويتي، وصولا إلى 6.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 6.3 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2013. وارتفعت بنود المصروفات التشغيلية «من تكاليف موظفين، ومصروفات عمومية وإدارية، واستهلاك، وتكاليف تمويل»، بنحو 1.6 مليون دينار كويتي، أو بنحو 36.2 في المئة، وصولا إلى 5.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.3 مليون دينار كويتي. وانخفض بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 1.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 57.1 في المئة، عندما بلغ نحو 842 الف دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغ نحو 2 مليون دينار كويتي. وارتفع بند التوزيعات للمودعين بنحو 520 الف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 1.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 892 الف دينار كويتي، للفترة نفسها من العام الفائت. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح قبل التوزيعات المقررة للمودعين إلى نحو 17.9 في المئة للنصف الأول من العام الحالي، مقارنة بخسارة بلغت نحو 24.9 في المئة للفترة نفسها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الأصول سجل ارتفاعا، بلغ قدره 91.6 مليون دينار كويتي ونسبته 22.6 في المئة، ليصل إلى 497.1 مليون دينار كويتي، مقابل 405.5 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2013، في حين بلغ إرتفاع إجمالي الأصول نحو 153.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 44.7 في المئة، عند المقارنة بالنصف الأول من عام 2013، حين بلغ 343.6 مليون دينار كويتي. إذ ارتفع بند مدينو التمويل بنحو 86 مليون دينار كويتي، أي نحو 39.4 في المئة وصولا إلى 304 مليون دينار كويتي «61.1 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة بنحو 218 مليون دينار كويتي «53.8 في المئة من إجمالي الأصول» في نهاية عام 2013. وارتفع بنحو 94.7 في المئة، أو نحو 147.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 156.2 مليون دينار كويتي «45.4 في المئة من إجمالي الأصول» في الفترة نفسها من عام 2013.

وارتفع، أيضا، بند إيداعات لدى البنوك بنحو 26.8 مليون دينار كويتي، أي بنحو 37 في المئة، وصولا إلى 99.4 مليون دينار كويتي «20 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة مع 72.6 مليون دينار كويتي «17.9 في المئة من إجمالي الأصول» في نهاية عام 2013. وارتفع بنحو 12.8 في المئة، اي نحو 11.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2013، حين بلغ نحو 88.1 مليون دينار كويتي «25.6 في المئة من إجمالي الأصول». بينما انخفض بند استثمارات متاحة للبيع بنحو 10.6 مليون دينار كويتي، حين بلغ 52.4 مليون دينار كويتي «10.5 في المئة من إجمالي الموجودات» مقارنة بنحو 63 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2013 «15.5 في المئة من إجمالي الموجودات». وانخفض بنحو 9.1 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 14.8 في المئة حين بلغ نحو 61.5 مليون دينار كويتي «17.9 في المئة من إجمالي الموجودات» في يونيو 2013.

وتشير الأرقام إلى ان مطلوبات البنك «من غير احتساب حقوق الملكية» قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 90.4 مليون دينار كويتي، اي ما نسبته 28.7 في المئة لتصل إلى نحو 405.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 314.9 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2013. وحققت ارتفاعا بنحو 153 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 60.6 في المئة عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى تحقيق البنك عائدا على معدل حقوق المساهمين البنك «ROE» نحو 0.1 في المئة، مقارنة بخسارة بلغت نحو 4.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2013. وحقق البنك عائدا على رأسمال البنك «ROC» حين بلغت نحو 0.1 في المئة، مقارنة بخسارة بلغت نحو 4.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2013، وحقق، أيضا، عائدا طفيفا على معدل أصول البنك «ROA» حين بلغت نحو 0.02 في المئة، مقارنة بخسارة بلغت نحو 1.5 في المئة، في يونيو 2013. وبلغت ربحية السهم «EPS» نحو 0.04 فلس مقابل خسارة بلغت نحو 2.1 فلس، للفترة نفسها من عام 2013، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية «P/B» نحو 3.3 مرة للنصف الحالي مقارنة بنحو 2.8 مرة في النصف الأول من العام السابق.

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 13.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 7.8 مليون دينار كويتي، خلال الفترة نفسها من عام 2013، أي إن البنك سجل ارتفاعا، في ربحيته، بلغ نحو 5.4 مليون دينار كويتي. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض بند هبوط القيمة ومخصصات أخرى بما نسبته 16.2 في المئة، أي نحو 6.9 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 35.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 42.6 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من عام 2013. وبذلك يكون البنك قد حقق صافي أرباح تشغيلية قبل خصم مخصصات بلغت نحو 49.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 50.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، متراجعا بنحو 1.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة بلغت نحو 2.4 في المئة.

وارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية، حين بلغت نحو 67.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 66.9 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2013. أي إن هذه الإيرادات ارتفعت بما قيمته 823 الف دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي أرباح الاستثمار في أوراق مالية بنحو 2.6 مليون دينار كويتي وصولا إلى 4.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.7 مليون دينار.

كويتي في النصف الأول من عام 2013. وارتفع بند الأتعاب والعمولات بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 15.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 14.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة إرتفاع بنحو 7.5 في المئة، بينما تراجع قيمة بند ربح استبعاد موجودات معلقة للبيع بنحو 2.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 733 الف دينار كويتي مقارنة بنحو 3.2 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2013. ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أكبر من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها ما قيمته 2.1 مليون دينار كويتي، عندما بلغت نحو 18.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 16.1 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2013، حيث ارتفع بند مصاريف الموظفين بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 10.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 9.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وارتفع بند مصاريف عمومية وإدارية بنحو 721 الف دينار كويتي وصولا إلى 7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.3 مليون دينار كويتي للنصف الأول من عام 2013. بينما حققت جملة المخصصات، تراجعا بنحو 6.9 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 16.2 في المئة، كما أسلفنا سابقا، عندما بلغت نحو 35.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 42.6 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2013، مما ادى إلى ارتفاع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 24.5 في المئة، بعد أن بلغ نحو 15 في المئة خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3.969 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 1 في المئة، مقارنة بنحو 3.929 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2013. وارتفعت بنسبة 1.9 في المئة، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2013 البالغ نحو 3.897 مليار دينار كويتي. وسجل أداء محفظة قروض وسلفيات، انخفاضا، بلغ قدره 17.3 مليون دينار كويتي ونسبته 0.7 في المئة، ليصل إلى نحو 2.300 مليار دينار كويتي «57.9 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 2.317 مليار دينار كويتي «59 في المئة من إجمالي الموجودات». كما في نهاية ديسمبر 2013، بينما حققت ارتفاعا، بنحو 7.7 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 0.3 في المئة، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2013، حين بلغت، آنذاك، ما قيمته 2.292 مليار دينار كويتي «58.8 في المئة من إجمالي الموجودات». وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض مستوى مدنى بنحو 1.3 في المئة مقارنة بنحو 2 في المئة خلال النصف الأول من عام 2013. وارتفع بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما نسبته 38.5 في المئة أي بما يعادل 151.5 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 545.3 مليون دينار كويتي «13.7 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 393.8 مليون دينار كويتي «10 في المئة من إجمالي الموجودات» في نهاية عام 2013، وارتفع بنحو 42.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 8.4 في المئة، حين بلغ، آنذاك، نحو 503.1 مليون دينار كويتي «12.9 في المئة من إجمالي الموجودات»، عند المقارنة بمستواه، للفترة نفسها من عام 2013. وتراجع بند نقد وأرصدة قصيرة الأجل بنحو 30.3 مليون دينار كويتي حين بلغ نحو 406.4 مليون دينار كويتي «10.2 في المئة من إجمالي الموجودات»، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 6.9 في المئة، مقارنة مع 436.6 مليون دينار كويتي «11.1 في المئة من إجمالي الموجودات».

جدول يعرض مستوى سيولة أسواق الأقاليم السبعة في الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري

	البيان	2014/06/30 (ألف دينار كويتي)	2013/06/30 (ألف دينار كويتي)	التغير	
				القيمة	%
↑	مجموع الاصول	3,969,353	3,896,591	72,762	1.9%
↑	مجموع المطلوبات	3,407,084	3,339,788	67,296	2.0%
↑	حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	561,229	555,767	5,462	1.0%
↑	مجموع الإيرادات التشغيلية	67,748	66,925	823	1.2%
↑	مجموع المصروفات التشغيلية	18,200	16,147	2,053	12.7%
↓	المخصصات	35,755	42,643	-6,888	-16.2%
↑	الضرائب	597	289	308	106.6%
↑	صافي الربح	13,196	7,846	5,350	68.2%
	المؤشرات				
↑	** نسبة العائد على معدل الاصول	0.7%	0.4%		
↑	** نسبة العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	4.7%	2.8%		
↑	** نسبة العائد على معدل رأس المال	19.7%	12.3%		
↑	ربحية السهم الواحد (فلس)	9.4	5.3	3.9	70.9%
↓	إقفال سعر السهم (فلس)	680	710	-30	-4.2%
↓	** نسبة سعر السهم على ربحية السهم (P/E)	76.2	64.5		
↑	** نسبة سعر السهم على القيمة الدفترية (P/B)	1.7	1.5		

جدول يعرض سيولة السوق خلال الفترة يناير – أغسطس 2014 (بالدولار الأمريكي) ومقارنة سيولة أسواق الإقليم مع سيولة سوق الكويت (ضعف)

	أسواق الإقليم	سيولة السوق خلال الفترة يناير – أغسطس 2014 (بالدولار الأمريكي)	مقارنة سيولة أسواق الإقليم مع سيولة سوق الكويت (ضعف)
1	السوق المالية السعودية	387,708,702,962	27.11
2	سوق دبي المالي	78,967,571,660	5.52
3	بورصة قطر	38,194,845,396	2.67
4	سوق أبوظبي للأوراق المالية	31,971,334,857	2.24
5	سوق الكويت للأوراق المالية	14,299,997,680	1.00
6	سوق مسقط للأوراق المالية	3,997,141,590	0.28
7	بورصة البحرين	587,612,888	0.04

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات البورصة خلال الأسبوع الثالث

	اسم الشركة	يوم التحسين 2014/09/18	يوم التحسين 2014/09/11	التغير %	التغير فلس 2013	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	475.7	470.8	1.0	404.9	17.5
2	البنك التجاري	270.9	263.1	3.0	276.4	(2.0)
3	البنك التجاري الكويتي	555.2	563.2	(1.4)	536.4	3.5
4	البنك الأهلي الكويتي	278.3	278.3	0.0	288.1	(3.4)
5	بنك الكويت الدولي	338.7	333.5	(1.5)	307.4	8.2
6	بنك الأهلي المتحد	480.3	480.3	0.0	478.3	0.4
7	بنك برقان	480.9	480.9	1.9	466.4	3.1
8	بيت التمويل الكويتي	1,369.7	1,488.8	9.4	1,282.4	22.4
	قطاع البنوك	472.7	481.5	1.8	461.5	12.8
9	المجموعة الكويتية	203.7	209.3	(2.7)	198.3	3.8
10	المشاريع الكويتية القابضة	416.3	470.1	3.4	502.4	(19.6)
11	المشاريع الوطنية	211.4	203.9	3.7	201.3	5.0
12	مشاريع الكويت الاستثمارية	1,382.2	1,626.8	(2.7)	1,310.8	23.2
13	المصالح العقارية والتجارية	97.1	90.2	7.6	80.2	7.8
	قطاع الاستثمار	488.9	487.3	(1.3)	446.7	7.7
14	الكويتية للتجارة	69.4	69.4	0.0	69.9	7.0
15	المشاريع القابضة	322.0	322.0	(2.5)	313.4	0.0
16	الأهلية للتجارة	192.9	194.0	1.0	180.2	3.2
17	الأولى للتجارة	129.3	129.3	0.0	93.4	38.4
	قطاع الخدمي	237.8	242.4	0.6	252.6	(4.8)
18	الأولى للاستشارات	207.3	207.3	0.0	199.1	4.1
19	الصناعات الوطنية	651.3	651.3	1.1	590.3	20.6
20	الصناعات الكويتية	114.7	114.7	0.0	103.2	11.1
21	المجموعة الخليجية للتأمين	327.7	319.7	2.5	319.7	(2.5)
22	المعدات والخدمات البترولية	92.6	98.0	(2.7)	98.0	(13.3)
	قطاع الصناعة	254.0	251.9	0.9	237.3	7.0
23	أسمنت الكويت	713.1	713.6	1.1	621.4	21.2
24	أسمنت الشويخ	88.0	82.5	0.0	82.5	6.7
25	المعادن الصناعية	3,161.4	3,289.5	2.2	2,428.8	38.5
26	الصناعات الخفيفة والغذائية	1,321.6	1,312.8	(2.3)	1,402.2	(5.8)
27	الصناعات الهندسية	36.0	36.0	0.3	47.6	(24.4)
	قطاع الخدمات	1,429.2	1,430.4	(0.1)	1,306.9	9.4
28	الأولى للوساطة المالية	163.3	163.3	0.0	208.3	(21.6)
29	الأولى للصرافة	91.0	91.0	0.0	88.0	3.4
30	الأولى للاستثمار	63.3	63.3	0.0	52.7	20.1
31	الأولى للوساطة المالية	3,034.9	3,015.2	0.7	2,481.1	22.3
	قطاع الخدمات المالية	1,033.1	1,026.8	0.6	965.3	19.4
32	الأولى للتأمين	398.2	400.3	(1.0)	374.3	11.9
33	الأولى للتمويل	451.6	451.6	1.8	427.4	7.6
34	الأولى للتمويل العقاري	706.4	706.4	1.0	676.9	5.4
	قطاع التمويل	761.9	761.9	0.8	750.2	8.2
	مؤشر السوق	806.1	800.7	1.1	694.7	13.9

المؤشرات المالية المنتهية للنصف الأول للبنك التجاري